نص ردن

▪ علاء حسن

"شنينة" الأخرس

الزميل الشاعر المتقاعد، محمد غازي الأخرس صاحب الصوت الصاخب المطالب بتأسيس دولة "المكاريد" وجّه الدعوة لأصدقائه لإنقاذه من أزمة بـ"الصيف ضيعت اللبن" لمساعدته في التخلص من مقالب أبنائه بالاستحواذ على مشروبه الصيفي المفضل، لكونه يوفر له راحة البال والاسترخاء بعد ساعات طويلة من العمل اليومي الشاق، وعبور مئات السيطرات للوصول إلى منزله.

دعوة الزميل تضمّنت ما بين السطور، ولمن يجيد قراءة "الممحي" كما يقال، قضايا أخرى ابعد من الحصول على اللبن سواء كان على شكل "شنينه او روبة"، ومنها مثلا، انه يرغب في "تثخين اللبن" بين السياسيين المتخاصمين، وعلى الرغم من انه لم يذكر بشكل مباشر "عبارة "الله يثخن لبنهم" تقصد إخفاء أمنيته في تحقيق الاستقرار السياسي، لحرصه على الابتعاد عن بث خطاب مباشر، ربما يكون سببا في الصداع و"دوخة الراس" تستلزم تناول شربت "النومي بصرة" لإزالتها، ولتفادي تفاقم الأزمة مع ضياع اللبن في الصيف، وسط ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة، مصحوبة بعواصف ترابية، وبغياب التيار الكهربائي، يكون المشهد "عجة وظلمة" في ساعات القطع الكهربائي المبرمج.

من المؤكد أن الزميل سيحصل بعد انتهاء اجتماعات ٥+١ في بغداد ثم انعقاد المؤتمر الوطني لتجاوز الأزمة السياسية على حصته من اللبن الإيراني المستورد، وليس من معمل أبي غريب، لأن طهران، سترد الجميل لبغداد بتصدير أطنان من قناني اللبن لتكون بمتناول المكاريد العراقيين، وفي مقدمتهم الأخرس، لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة، وتشجيعهم على النوم المبكر فوق السطوح على عادة أجدادهم.

المشكلة في اللبن الإيراني انه يصل إلى الأسواق العراقية على شكل عبوات وقناني بلاستيكية مختلفة الأشكال والأحجام، ونظرا لشعور "المكاريد" بالخوف وربما الرعب من مفردة عبوات فأنهم سيمتنعون عن شرائه، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر في توطيد العلاقات بين البلدين، خصوصا أن بعض المسؤولين، أعلنوا وبشكل صريح إن إيران من أكثر دول الجوار دعما للعملية السياسية، لضمان استقرار الأوضاع الأمنية، ومثل هذه التصريحات لا تبدد المخاوف من مفردة "العبوات" المخصصة لاحتواء اللبن، والخل، وماء الورد المستورد.

تبدو أزمة الأخرس مستعصية ومعقدة، وهي بحاجة إلى جهود دولية لمعالجتها، نظرا لما تتضمن من ملفات عالقة وشائكة، تتطلب التدخل الخارجي من الدول المانحة فتبادر بتزويد العراق بقطعان من البقر لتشجيعه على إعادة صناعة الألبان المنقرضة، وتوفير آلاف فرص العمل للعاطلين بمنحهم درجة وظيفية "راعي بقر" في دولة المكاريد، وعلى هؤلاء أن يستفيدوا من التجربة العراقية في الابتعاد عن التوافقات، واعتماد برنامج ثابت لإدارة دولتهم، بمشروع يستفيد من عقيدة الهندوس في التعامل مع البقر، وتقديرا لجهود الزميل الأخرس بوصفه "القائد المؤسس" لدولة المكاريد لابد من إصدار قرار يقضي بمنحه بقرة مع راعيها، لتوفر له حاجته من اللبن في الصيف، قبل أن ينفذ انقلابا عسكريا ويعلن بيان رقم واحد.

المرضى وذووهم يشكون افتقار المحافظة لمركز متخصص للعلاج

تزايد أعداد المصابين بالسرطان في ميسان

□ ميسان / المدى

مجموع تبرعات أقارب وأصدقاء أبو زياد إضافة للمبلغ البسيط الذي أدخره من رواتب الوظيفة لم تغطّ إلا نصف أجور العملية الجراحية التي أجريت لابنته البكر ذات العشرين ربيعا لاستئصال ورم خبيث في رأسها قريبا من الدماغ، ما تطلب الإسراع بإجراء العملية في مستشفى أهلي بمحافظة البصرة.

طفل مصاب بالسرطان

ويقول طارق عبد اللطيف، الموظف في مديرية توزيع كهرباء ميسان، لـ"المدى": إن ابنته "عانت طوال أشهر من ألم في الرأس مع خدر وتورم في يدها وساقها اليسرى، وظلت تراجع طيلة تلك الفترة أطباءً كثرا في ميسان، لكنهم لم يفلحوا بتشخيص حالتها إلا بعد أن تفاقمت حالتها".

ويبين "أشار أحد الأطباء إلى ضرورة إجراء الفحص الشعاعي لرأسها بجهاز المفراس الذي كشف عن ورم في الرأس"، مضيفا "الطبيب نصحنا بأخذها إلى البصرة لإجراء العملية وهذا ما حصل".

عبد اللطيف أوضح أن "تكاليف العملية وأجرة الطبيب والمبيت ليومين في المستشفى تجاوزت الستة ملايين دينار ناهيك عن أجور السفر والتنقل"، مبينا "اضطررت إلى تقبل مساعدات الأقارب والأصدقاء ولكنها مع ذلك لم تكف، ما دفعني إلى اقتراض مبلغ من بعض معارفي لتسديد التكاليف، ثم اقترضت مبالغ أخرى لتوفير متطلبات الذهاب بابنتي إلى بغداد لاستكمال العلاج الذي استمر لنحو شهرين وتضمن جلسات عدة للكي والحقن الكيمياوية".

وتابع بالقول: "برغم أن العلاج كان مجانيا في بغداد إلا أن تكاليف الذهاب والإياب كل أسبوع والإقامة في الفندق طيلة مدة العلاج اضطرتني لاستدانة مبالغ إضافية"، مستدركا "كل ذلك ليس بالمهم، الأهم أن ابنتي شفيت وحالتها مستقرة الآن، ولكنني غارق بالديون التي تؤرقني ليل نهار برغم كرم الدائنين وعدم مطالبتهم لي بالسداد ولكنني خجل وأنا بانتظار إطلاق سلف الموظفين لأتمكن من تسديد بعضها على الأقل".

من جهته، لم يتمالك الشاب أحمد نفسه وأجهش في البكاء وهو يسرد لـ"المدى" قصة والده الذي توفي جراء سرطان الرئة قبل أسابيع، موضحا أن أباه الذي لم يتجاوز الخمسين من العمر لم يشأ أن يربك حياة أفراد عائلته الفقيرة بإخبارهم بمرضه فجاهد لكتم إصابته بسرطان الرئة عنهم إلى أن استفحل المرض وألزمه الفراش.

ويضيف أحمد "والدي كان كاسبا بسيطا، ونحن عائلة مكونة من ثلاثة أبناء ما زلنا طلبة وشقيقتنا الوحيدة مع أمنا، نسكن في دار بالإيجار وبالكاد يتدبر والدنا المعيشة وطيلة فترة مرضه الذي سببه التدخين المفرط كان يطمئننا بأن نوبات السعال التي تكاد تخنقه هي مجرد (كحة) بسيطة، رافضا زيارة الطبيب، حتى استفحل المرض عليه".

ومضى يقول: "ذهبنا به للمستشفى الحكومي فاخبرونا أنه مصاب بسرطان الرئة وحالته في مرحلة متأخرة لا ينفع معها العلاج، والأفضل العودة به إلى البيت وترك أمره لله وهكذا توفي والدنا بعد أسابيع قليلة".

ويذكر أحمد أن أشد ما يؤلمه هو حالة الفقر والعوز التي يعيشونها والتي دفعت أباه إلى التكتم على مرضه لكي لا يسبب لهم الحرج والاضطرار للاستدانة أو التذلل وطلب المساعدة لتدبير المال اللازم لعلاجه.

ويوضح بهذا الصدد "الكثير من الفقراء المصابين بالسرطان لا يتمكنون من تدبير تكاليف السفر إلى بغداد لتلقّي العلاج الذي يتطلب كما سمعت من البعض شهورا عدة، ويضطرون إلى التكتم على مرضهم بانتظار الموت كي لا يحرجوا ذويهم ويضطروهم لاقتراض المال أو التسول من الآخرين، علما أن الأمراض السرطانية أخذت بالانتشار هنا".

وتساءل أحمد "أليس من المفترض في بلد غني مثل العراق أن تكون هنالك مراكز ومشاف متخصصة بالأورام السرطانية في كلّ محافظة للتخفيف عن كاهل المرضى وذويهم".

ويعاني مرضى السرطان في ميسان عموما من افتقار المحافظة للمؤسسات الصحية الخاصة بعلاج الأورام السرطانية، ما يضطر الكثير منهم لتحمل نفقات السفر إلى بغداد، إضافة لتكاليف الأدوية الباهظة الثمن بسبب عدم انتظام تأمينها في المؤسسات الحكومية.

ويعزو رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة ميثم لفتة الفرطوسي ذلك إلى عدم توفر التخصيصات اللازمة لتحسين الواقع الصحي.

ويؤكد الفرطوسي لـ"المدى" أن السنوات الأخيرة شهد انتشارا واسعا للأمراض السرطانية في ميسان، مؤكدا أن الحالات المسجلة لدى الدوائر الصحية فقط تجاوزت الـ٨٠٠ حالة، مرجعا أسباب الانتشار إلى المحرومية الكبيرة التي تعانيها المحافظة.

وفيما لا يمنح هذا المرض الخبيث فسحة انتظار لضحاياه من الفقراء والمعدمين تسعى الحكومة المحلية للتصدي لهذا الملف على محورين يتمثل الأول بمنح المرضى المعوزين مساعدات مالية بسيطة أو تكفل علاج البعض منهم، إذ تواظب لجنة التكافل الاجتماعي في مجلس المحافظة على توزيع منح لا تتجاوز ١٥٠ ألف دينار لكل مريض بين فترة وأخرى بهدف المساعدة في تأمين مستلزمات العلاج.

أما المحور الثاني فيتمثل بالتوجه لبناء مراكز تخصصية لمعالجة الأورام السرطانية، إذ تم قبل أيام وضع حجر الأساس لمركز تخصصي في قضاء الميمونة كما يتضمن المستشفى الجراحي الذي تقوم إحدى الشركات التركية بتنفيذه في مركز المحافظة قسما خاصا بالأورام السرطانية ومن المؤمل إنجازه في مستهل العام المقبل.

التربية والعدل توقعان مذكرة تفاهم تسمح للسجناء بإكمال دراستهم

□ بغداد / ضرغام المالكي

وقّعت وزارة التربية مذكرة تفاهم مع وزارة العدل تسمح للنزلاء في السجون بإكمال دراستهم وتوفير جميع ما يحتاجونه من اجل مواصلة حياتهم العلمية. وقال بيان صدر عن وزارة التربية وتلقت "المدى" نسخة منه إن "وزير التربية محمد تميم التقى نظيره وزير العدل حسن الشمري وتم خلال الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارتين تسمح لنزلاء السجون بإكمال دراستهم وتوفير جميع ما يحتاجونه من اجل مواصلة حياتهم، خاصة الذين لديهم عقوبات مؤقتة".

وأوضح البيان أن "الاجتماع جاء لبحث السماح للنزلاء بالمشاركة في الامتحانات النهائية وإيجاد الطرق المثلى في توفير القاعات وتهيئة المستلزمات الدراسية لإجراء الامتحانات في السجون". وكانت وزارة التربية حددت في وقت سابق التاسع عشر من الشهر الحالي موعداً لاجراء امتحانات الصفوف غير المنتهية، فيما حددت بداية الشهر المقبل موعدا لاجراء امتحانات الصفوف المنتهية.

سكان المنطقة الخضراء يعرقلون مشروع "التاكسي النهري"

□ بغداد / جواد محمد

الكتل الكونكريتية التي تقطع شوارع بغداد، وغلق العديد من الطرق الرئيسية والفرعية، ومواكب المسؤولين التي ما أن تمر حتى يفرض على السيارات التوقف جانبا، كل هذه، منغصات يعانيها المواطنون منذ سنوات. إلا أن الجديد في الأمر هو عرقلة مشروع (التاكسي النهري) الذي يعتبر الحل الأمثل لأزمة الاختناقات المرورية من قبل سكان المنطقة الخضراء، تحت ذريعة حماية المنطقة وتأمينها من جانب نهر دجلة. حسين كاظم من سكنة منطقة الكريعات، شمالي بغداد، يمنّي النفس بمشروع التاكسي النهري حيث سيؤمن له الانتقال بأسرع وقت ممكن إلى أماكن مختلفة في بغداد بعيدا عن الاختناقات المرورية، بحسب ما ذكر لـ"المدى".

أما علي حسين من سكنة منطقة الجادرية، جنوبي العاصمة، يقول لـ"المدى": إن "التاكسي النهري كالحلم إذا ما تحقق سيخفف علينا متاعب الطريق وزحمة السير الخانقة".

مدير شركة النقل البحري سمير عبد الرزاق يوضح لـ"المدى" أن التاكسي النهري هو حل جيد لأزمة الاختناقات المرورية، إذ نحن نركز بالدرجة الأساس على نقل الطلبة الجامعيين، مضيفا "هنالك لجنة ثلاثية مشتركة من وزارة النقل متمثلة بشركتنا ووزارة الموارد المائية وأمانة بغداد مسؤولة عن مشروع التاكسي النهري".

مدير قسم المتابعة والتخطيط في شركة النقل البحري سعد كاظم الطائي بين أن شركة (marine enrgie) الفرنسية المتخصصة بهذا المجال قامت بمسح نهر دجلة بالكامل ضمن حدود مدينة بغداد وتم تعيين مواقع ٢٢ مرسى في أواخر آب من العام الماضي". وأضاف الطائي لـ"المدى" أن شركته جادة في إكمال المشروع "وفي حال توفر الموافقات الأمنية والفنية على التصاميم المقدمة من قبل الشركات المستثمرة فإن وقت التنفيذ لا يتجاوز عام واحد، كما يجب توفر الزوارق المعدة للعمل حسب الشروط الموضوعة من النقل النهري".

واختتم قائلا: إن "المراسي ستكون مزدوجة العمل وليست فقط للنقل، وإنما ستكون للسياحة وترفيه المواطنين"، مبينا أن المراسي بنظام البطاقة الالكترونية. أما المهندسة المشرفة على المشروع بشرى إسماعيل فقد بينت لـ"المدى" أن الموافقات الأمنية هي سبب تأخر العمل إذ أن "هنالك منعا للزوارق المدنية من المرور في مياه نهر دجلة التي تطل عليها المنطقة الخضراء". وأضافت أن "التاكسي النهري من المفروض أن يسري من منطقة الكريعات شمالي بغداد وصولا إلى منطقة الجادرية جنوبي العاصمة، لنقل الأشخاص بين تلك المنطقتين والمناطق الأخرى التي يمر بها النهر، وكذلك الانتقال بين ضفتي نهر دجلة". واختتمت قائلة: إن "العمل بدأ بثلاثة مراس وهي خضر الياس والعطيفية، وأبو نؤاس، لكن العمل متوقف في مرسى أبي نؤاس بسبب أعمال الكري واستحصال الموافقات الأمنية". مدير مراسي بغداد وعضو اللجنة الثلاثية سعد علي حمد قال لـ"المدى": إن فترة تجهيز المرسى لا تتجاوز الشهرين إذا ما توفرت الموافقات والظروف الملائمة للعمل.

وعقب حمد على رأي مدير قسم المتابعة والتخطيط سعد الطائي بشأن وقت تنفيذ المشروع أن "أثني عشر شهرا مدة كافية لانجاز المراسي الأساسية العشرة على الأقل، فيما إذا صدرت الموافقات الأمنية".

وأكد أن "المشروع لن ينجز في العام الحالي ولا حتى العام المقبل بسبب عدم استحصال الموافقات الأمنية".

ذي قار تقر بوجود تلكؤ في توزيع الأراضي السكنية على مستحقيها

□ الناصرية / حسين العامل

أقرّ معاون محافظ ذي قار لشؤون الخدمات بوجود تلكؤ في توزيع قطع الأراضي السكنية على الشرائح المشمولة بها، مبينا أنه تم توزيع ٩٢٩ قطعة أرض فقط من أصل ما يزيد على ٨٥٠٠ طلب لغاية الآن.

وأوضح كاظم السهلاني في تصريحات صحفية أن هناك أكثر من ١١ شريحة غير الدرجات الخاصة، تستحق وفقا للقانون تسلم قطع أراضي سكنية غير أن التوزيع لم يشمل أعدادا كبيرة منهم حتى الآن.

وبين أنه "رغم وجود ٨٥٣٨ طلبا لتسلم قطع أراضي في المحافظة، إلا أن البلدية لم توزع حتى الآن سوى ٩٢٩ قطعة أرض سكنية، ما يعني بقاء ٧٦٠٩ طلبات في قائمة الانتظار حتى الآن معظمهم من موظفي الدولة".

وأشار السهلاني إلى أن ديوان المحافظة وجه مديرية بلدية الناصرية وبلديات ذي قار الأخرى لاتخاذ الإجراءات الضرورية كافة، وتشكيل لجان فرز قطع الأراضي وتوزيعها بأسرع وقت.

ويقتصر التخصيص الحكومي لقطع الأراضي السكنية على شرائح الموظفين وعوائل الشهداء والمهجرين والسجناء السياسيين وأعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين الحكوميين والدرجات الخاصة والصحفيين، فيما حرمت شرائح اجتماعية مهمة من تخصيص قطع الأراضي كشريحة الكسبة العاملين في القطاع الخاص والمتقاعدين وشرائح أخرى مختلفة.

وعزا معاون محافظ ذي قار لشؤون الخدمات أسباب تأخر توزيع الأراضي حتى الآن إلى التشدد الرقابي على الأقسام المختصة بتوزيع الأراضي، وخاصة الرقابة التابعة لمكتب التحقيقات في هيئة النزاهة بذي قار، الأمر الذي أدى إلى رد فعل سلبي لدى الموظفين وجعلهم غير منتجين، على حد قوله.

ولفت السهلاني إلى أن "الموظف أصبح يتخوف من اتخاذ أي إجراء ويحاول أن يكون بالجانب الأمين قدر الإمكان لأن الخطأ والسهو في هذه الأيام بات ذنبا لا يغتفر"، بحسب تعبيره.

وأفاد السهلاني بوجود أسباب أخرى تحول دون الإسراع في عملية التوزيع تتمثل بقلة الأراضي السكنية الموجودة ضمن التصميم الأساس الحالي لبلدية الناصرية، والتي لا تغطي العدد الكبير من الطلبات، مستدركا بأنه بعد إقرار التصميم الأساس الجديد للناصرية ستتوفر قطع أكثر وبما يسد حاجة المواطنين.

ويواجه معظم المواطنين في محافظة ذي قار ارتفاعا حادا في أسعار العقارات وبدلات الإيجار الأمر الذي أخذ يضيف أعباء مالية كبيرة على الشرائح الاجتماعية التي لا تمتلك دار سكنية، إذ يقدر بدل الإيجار لدار سكن متواضعة ما يقرب من ٣٥٠ ألف دينار وهو ما يعادل ثلاثة أرباع الدخل الشهري للمستأجر.

متقاعدو بابل يطالبون بزيادة رواتبهم ويهددون بتظاهرات

□ الحلة / إقبال محمد

هدّد عدد من المتقاعدين بمحافظة بابل بتنظيم تظاهرات سلمية واعتصامات في حال عدم زيادة رواتبهم، مطالبين بالنظر إلى أوضاعهم المعيشية المتردّية.

وقال المتقاعد أيمن علي لـ"المدى": أن راتبه الشهري لا يتجاوز ٣٠٠ ألف دينار في حين أن عائلته مكونة من خمسة أفراد، جميعهم طلبة في المدارس والكليات.

وأضاف أنه يعاني أمراضاً مزمنة تتطلب أموالا لتوفير علاجاتها، مشيرا إلى أنه "رغم أوضاعنا المزرية تواجهنا مشكلة أخرى الوقوف لوقت طويل تحت أشعة الشمس الحارقة لتسلم الرواتب".

وطالب علي الحكومة الاتحادية ومجلس النواب بأن "ينظروا إلينا كما ينظرون لأنفسهم، فقد خصصوا لأنفسهم ومن معهم رواتب عالية ونحن نأكل الفتات"، مضيفا "لقد سمعنا أن هناك عراقيل في منح المتقاعدين مبلغ ٥٠ ألف شهريا للذين يتقاضون رواتب أقل من ٤٠٠ ألف شهريا ونحن ننتظر الشهر المقبل لمعرفة الحقيقة وعندها سيكون لكل حادث حديث".

المتقاعدة إيمان كاظم أكدت لـ"المدى" أن رواتب المتقاعدين ضئيلة ولا تغطي حاجة المتقاعد وعائلته أو أجور الأطباء والدواء، خاصة وأن أغلب المتقاعدين كبار في السن ويعانون من الأمراض". وترى كاظم أن الرواتب التي يتقاضاها المتقاعدون حاليا أنها "بمثابة إهانة من الدولة للمتقاعدين، كونها لا تتناسب مع حجم ما قدمناه من خدمات طوال سنوات عملنا في الدوائر"، منبهة إلى أن الرواتب لا تغطي الاحتياجات الأساسية خاصة مع تزايد أسعار المواد الغذائية والإيجارات المرتفعة "فأنا أسكن في منزل بسيط إيجاره ٤٠٠ ألف دينار شهريا ولولا مساعدة أولادي لما استطعت العيش".

فيما يشير المتقاعد علي سعيد حمزة غزيل الجبوري لـ"المدى" إلى أن راتبه تم إيقافه منذ ٢٠١١/٩/١ وحتى الآن "وذلك بعد أن راجعت هيئة التقاعد الوطنية لغرض تعديل راتبي"، على حد قوله. وقال: "منذ ثمانية أشهر وأنا بلا راتب ما دفعني لبيع بعض حاجيات المنزل لتأمين لقمة العيش"، مضيفا "ذهبت إلى النائب عن محافظة بابل الدكتور هيثم الجبوري والذي تفهّم قضيتي وتعاطف معي كثيرا وزودني بكتاب لدائرة التقاعد العامة ولكن دون جدوى".

من جانبه، ذكر رئيس الجمعية العراقية للمتقاعدين فرع بابل عبد الستار مهدي العكام لـ"المدى" أن معاناة المتقاعدين مستمرة "وتبدو المسألة أكثر تعقيدا عندما نرى مجلس النواب يشرع قانونا لزيادة رواتب المتقاعدين ويصادق عليه رئيس الجمهورية وينشر في الجريدة الرسمية ليصبح نافذا، لكن مجلس الوزراء يرفض ذلك وقدم طعنا إلى المحكمة الاتحادية، لأسباب غير مقبولة ولا تستند إلى أي قاعدة قانونية".

واعتبر العكام ذلك بأنه "استهانة واضحة بما قدمته هذه الشريحة المليونية من خدمات جليلة"، محذرا من بأنه "عندما يكون طعن مجلس الوزراء مستهدفا شريحة المتقاعدين فأنه يستهدف الشريحة الأكثر فقرا في المجتمع"، مهددا بأن "المتقاعدين سيقومون بتظاهرات في عموم العراق".

فيما قال سكرتير الجمعية لفتة عبد النبي الخزرجي لـ"المدى": إن المتقاعدين يشعرون بأن قانون التقاعد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والتعديلات التي حصلت عليه لا تلبي طموحاتهم "إذ ما زالوا يشعرون بأنهم شريحة مهمشة تماما في ذاكرة السلطة".

وأكد أن "تشريع قانون جديد للمتقاعدين هو الهدف الأسمى لجمعيتنا من أجل توفير حياة كريمة لهذه الشريحة".

واختتم حديثه بالقول: "أما زيادة رواتب المتقاعدين التي أقرها مجلس النواب والتي يحاول مجلس الوزراء الطعن بها فهي لا تلبي طموح المتقاعدين لكنها مع ذلك قد تساعد على انتشال البعض منهم من عائلة الجوع والحرمان والفاقة".